

شركات تلجأ إلى الأرخص للإذعان لشروط التطبيق.. وأخرى تسأل عن الجودة حرب أسعار لتوظيف مستشاري الحوكمة

«صندوق النقد»: المخاطر تقفز بأسعار النفط 122 دولاراً في 2015

المسؤولة في صندوق النقد الدولي وأحد أفراد المستشارين بفريق آفاق الاقتصاد العالمي، التي قدمت ورقة عمل عن نموذج أكثر دقة للمساعدة في التنبؤات السعريّة لمستويات النفط (VAR) وهي المسؤولة عنه، وهي مختصة الشؤون النفطية بتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وفقاً لذلك يتوقع الصندوق أن يتراجع متوسط الأسعار بعض الشيء قبل أن تتجه إلى الصعود خصوصاً في 2015 لتصل إلى 122 دولاراً للبرميل، وتشير توقعات الصندوق الحالية إلى أن مستويات الأسعار لعام 2014 للبرميل ستكون عند مستويات الـ 114 دولاراً للبرميل الواحد.

على الرغم من حالة التفاؤل التي تسود الأجواء المحيطة بإجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة الأميركية واشنطن، والتي تشمل الاجتماع مع كبار قادة البنوك المركزية في العالم وصناع القرار، لم يجد كبار محللي الاقتصاد العالمي بالصندوق في آخر البيانات التي تم رصدها وتحليلها في التقارير أي مفاجآت اقتصادية تعكسها البيانات المتدفقة من دول العالم مع ما توقعه الصندوق سوى دولتين فقط هما كندا وبريطانيا.

«أرقام» كانت حاضرة في هذه الاجتماعات وأجرت حواراً مع سامية بيدس استروم

ولا يرى العبدالجادر أي ارتفاع ملحوظ لرواتب المستشارين أو المدققين، بسبب عملية اللجوء إلى الأسعار الأرخص لشرط «الهيئة» دون البحث عن الجودة وهذا ما أثر على مكاتب الاستشارات ذات الجودة المرتفعة سلباً.

وطالب عبدالجادر هيئة أسواق المال بضرورة فرض الجودة في تطبيق الحوكمة. ويعتبر عبدالجادر أن توظيف مدقق لغاية تطبيق الحوكمة سيكون مكلفاً جداً على الشركات لأن رواتب هؤلاء تتراوح بين ألفين دينار و3,5 آلاف دينار شهرياً، ويقول: ربما هذه من الأسباب التي جعلت الشركات تلجأ إلى التعاقد مع مكاتب الاستشارات مشيراً إلى أن الشركات ستوفر نحو 25 ألف دينار شهرياً إذا ما استعانت بمكاتب استشارات.

وتقول صاحبة مكتب محاسبين وقانونيين ومستشارون فاطمة الرشود إنه لا توجد معايير محددة لتحديد رواتب المستشارين، مطالبة الهيئة المختصة القائمة على مراقبة وتسيير هذا القطاع بتحديد معايير لسن الأسعار.

وتضيف أن تحديد الأسعار المستشارين من قبل الهيئات المختصة من شأنه أن يعكس إيجاباً على تقديم خدمة ذات جودة في تطبيق معايير الحوكمة للشركات من جهة وحماية مكاتب الاستشارات من أي ضرر قد يلحق بها في ظل المنافسة الشرسة التي أثرت سلباً على الأسعار. وترى أن عملية متابعة تطبيق معايير الحوكمة تحتاج إلى مجهود كبير مما يتطلب تحديد رواتب جيدة تقابل هذا المجهود، مشيرة إلى أن الجودة هي التي يجب أن تحدد السعر.



الشركات أقل من عام ونصف العام لتطبيق هذه المعايير. ويقول الشريك المدير في راسل بدفورد محاسبون قانونيون ومستشارون بدر عبدالجادر أن الشركات مفروض عليها تطبيق معايير الحوكمة لذلك هي مجبرة على الاستعانة بمستشارين خارجيين كونها طرف مستقل، مشيراً إلى أن فرض إلزام الحوكمة على الشركات دون التدرج في ذلك والتمهيد لها عبر إرساء ثقافة الحوكمة جعلت الشركات تلجأ إلى التعاقد مع مكاتب استشارات ذات أسعار رخيصة يفقد أغلبها إلى الخبرة والجودة.

خاصة، وكانت غرفة التجارة والصناعة نشرت قبل أسابيع اعتراض الشركات على التكاليف الإضافية في تطبيق معايير الحوكمة من هيئة الأسواق وطلبت بالتدرج في المتطلبات، وردت الهيئة عقب لقاء جمعها مع مسؤولي الغرفة أن الأمور قابلة للمراجعة، وأن هناك تقريراً ربع سنوي تجريبه الهيئة سيظهر إذا كانت المتطلبات صعبة التنفيذ. وكان لهذه التصريحات أثر جيد على قطاع الأعمال الذي أخذ بعضه يتمثل في عملية التوظيف لخبراء في التدقيق الداخلي والحوكمة والمخاطر انتظاراً لما ستسفر عنه مراجعة الهيئة، وإمام

معلومات عن ارتفاع رواتب مدبري المخاطر والتدقيق بسبب زيادة الطلب



شركات تلجأ لمكاتب استشارية إلى توفير ما بين 50 و200 ألف دينار

منى الدغمي

بينما بدأت الشركات تحضر نفسها لتلبية شروط تطبيق قواعد الحوكمة التي فرضتها هيئة أسواق المال، ورصد التكاليف الإضافية على أعمالها، يبدو أن فرساً للتوظيف ورفع الرواتب فتحت أمام مدققي الحسابات واستشاريي الحوكمة. وورصدت «الأنباء» وجود طلب متزايد على هؤلاء ما اشعل فتيل المنافسة بين مكاتب التدقيق والمراجعة والاستشارات. وطلبت هيئة الأسواق من كل شركة مدرجة بالبورصة أن تؤسس لجناحاً لتطبيق الحوكمة والتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والمكافآت والترشيحات، باتت الشركة أمام خيارات محدودة، أما الاستعانة بمكاتب خارجية أو توظيف متخصصين لهذه اللجان، وتتراوح بين 50 ألفاً و200 ألف دينار سنوياً حسب خبراء بالسوق.

ويقول الشريك في مجموعة كي.بي. أم. جي صافي المطوع وشركاه للمحاسبة عارف جودة أن الشركات الكويتية تفتقر إلى كوادر لديها خبرات في تطبيقات الحوكمة وفق المعايير العالمية، نظراً أن هذه المعايير تطبق للمرة الأولى في الكويت، مشيراً إلى أن الشركات مجبرة على الاستعانة بمكاتب استشارية معتمدة.

ويضيف أن مكاتب الاستشارات شهدت طلبات كبيرة منذ صدور قرار هيئة الأسواق وضغط كبير في دراسة الملفات المقدمة لها سواء من طرف البنوك أو الشركات مختلفة القطاعات.

ويقول إن إلزام تطبيق معايير الحوكمة يتطلب تكاليف إضافية على الشركات لأنها مطالبة بتوفير إدارات

شير: احتمالات الركود بأميركا.. منخفضة

ما كانت عليه في نوفمبر الماضي.

ساعات العمل خلال الأشهر الماضية ديسمبر ويناير وفبراير يعود إلى الطقس السيئ، لكنها عادت مؤخراً لترتفع في مارس لتعود إلى

أكد استاذ الاقتصاد في جامعة بالي والحايز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد بيل روبرت شيلر وهو من فريق الخبراء الذين يؤمنون بانخفاض احتمالات حدوث ركود بالولايات المتحدة، خلال تعليقه على تدوينة رئيس المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض جيسون فورمان عن ارتفاع عدد ساعات العمل في المصانع خلال الأسبوع الواحد إلى معدل قياسي لتصل إلى 42 ساعة وهو رقم لم تلمسه المؤشرات منذ زمن بعيد أكثر من نصف قرن (منذ عام 1945) مما يبقى احتمال حدوث أي ركود بعيداً جداً خلال السنوات القادمة، وفقاً لبيزنس أنسايدر.

وقال شيلر «إن انخفاض



متوسط عدد ساعات العمل اسبوعياً في المصانع الأميركية منذ 1950

«الخليج» من دون أسهم منحة اعتباراً من أمس

تم تداول سهم بنك الخليج اعتباراً من أمس من دون أسهم منحة كما أعلنت البورصة أمس بناء على اجتماع الجمعية العامة لبنك الخليج والمنعقدة في 23 مارس الماضي، والتي أقرت توزيع أسهم منحة بنسبة 5٪.

تابعة لـ «المغربية» نشري عقار استثمارياً

أعلنت الشركة الخليجية المغربية (المغربية) عن قيام شركة الجزائر العقارية، وهي شركة كويتية تابعة لمملكة بنسبة 99٪ للشركة، باستكمال عملية شراء عقار استثماري واقع في منطقة حولي في الكويت بقيمة 1,9 مليون دينار.

تتقدم شركة بيت الأوراق المالية وشركاتها التابعة بأخلص التهاني لبنك غيتهاوس بمناسبة افتتاح مكتبهم الخاص للخدمات الاستثمارية في London, Mayfair.

تحت رعاية عمدة لندن،

وانضمام السيد هنري تومسون كرئيس تنفيذي للبنك.

متمنين المزيد من التقدم والنجاح.



مبنى المكتب الخاص للخدمات الاستثمارية لبنك غيتهاوس



بوريس جونسون، عمدة لندن



هنري تومسون، إيمان بودي وفهد بودي



بوريس جونسون، فهد بودي، إيمان بودي وعدي إبراهيم



فهد بودي، رئيس مجلس إدارة بنك غيتهاوس